

## وضعية الإستثمار بالجهة

صادق المركز الجهوي للاستثمار لجهة الشرق، خلال الفصل الأول من سنة 2017، على 95 مشروعا، باستثمار إجمالي يفوق 2.5 مليار درهم، ما يمثل 66 في المئة من المشاريع التي تدارسها خلال الفترة ذاتها.

وبحسب معطيات للمجلس الجهوي للاستثمار حول حصيلة الفصل الأول من السنة الجارية، فإن هذه المشاريع تندرج في إطار 142 مشروعا، بقيمة إجمالية تفوق 5.5 مليار درهم، تدارستها مختلف اللجن الجهوية.

ووفق المصدر ذاته، فإن 39 مشروعا، أي ما يمثل 27 في المئة من العدد الإجمالي للمشاريع بقيمة 2.8 مليار درهم، تلقت إشعارا بعدم الموافقة، وذلك لأسباب ذات طبيعة قانونية أو تقنية أو اقتصادية.

وتتمثل أسباب عدم الموافقة في عدم توفر العقار المطلوب وضعف القيمة المضافة للمشروع وعدم المطابقة لمقتضيات تصميم التهيئة.

ولا تزال المشاريع الثمانية المتبقية، التي تبلغ تكلفتها المالية حوالي 249 مليون درهم، في طور الدراسة. وتتعلق بطلب الإعفاءات المتعلقة بالتعمير التي يعد فيها المركز الجهوي للاستثمار عضوا فحسب في اللجنة المعنية.

ويكشف التحليل القطاعي للمشاريع الاستثمارية التي تمت المصادقة عليها، خلال هذه الفترة، هيمنة المشاريع الصناعية بقيمة استثمارية تناهز 2.4 مليار درهم، فيما عرف قطاع المعادن تراجعا، حيث انخفض عدد مشاريع القطاع من 45 إلى 4. كما تراجع المبلغ الاستثماري من 194.82 مليون درهم إلى 14.42 مليون درهم.

وحسب التحليل الترايبي، فقد استقطب إقليم الناظور، خلال النصف الأول من السنة الجارية، استثمارات تقدر ب 2,255 مليار درهم (17 مشروعا)، ما يمثل 39,77 في المئة من حجم الاستثمارات المسجلة بجهة الشرق خلال الفترة ذاتها.

وجاءت عمالة وجدة أنجاد في المركز الثاني بمعدل 16,68 في المئة من حجم الاستثمارات، متبوعة بتاوريرت (15,82 في المئة) وبركان (11,74 في المئة).

الشهادات السلبية الممنوحة لإحداث مقاولات بالجهة :

### • حصيلة الشهادات التي منحتها مندوبية التجارة والصناعة بوجدة :

سلمت خلية المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية التابعة لمندوبية التجارة والصناعة بوجدة والمركز الجهوي للاستثمار، خلال النصف الأول من سنة 2017، ما مجموعه 891 شهادة سلبية لإحداث مقاولات، ما يمثل تراجعا بنسبة 1,43 في المائة مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

ووفق تقرير لمدنوية التجارة والصناعة ( التي تغطي وجدة وبركان وتاوريرت وجرادة وفجيج)، فإن هذه الشهادات توزعت على قطاعات الخدمات ب 444 شهادة سلبية (50 في المائة) والبناء والأشغال العمومية ب 226 شهادة (25 في المائة) والتجارة ب 181 شهادة (20 في المائة)، والصناعة ب 40 شهادة (5 في المائة).

وبخصوص توزيع الشهادات وفق الطابع القانوني، فقد جاءت الشركات ذات المسؤولية المحدودة بمساهم واحد في المرتبة الأولى ب 389 شهادة سلبية، تلتها الشركات ذات المسؤولية المحدودة (386 شهادة) والعلامات التجارية (105 شهادات)، فيما توزع الباقي على أشكال أخرى من الشركات.

واستحوذت عمالة وجدة - أنجاد على أكبر عدد من الشهادات السلبية التي منحتها مدنوية التجارة والصناعة بوجدة والمركز الجهوي للاستثمار خلال الستة أشهر الأولى من السنة الجارية، ب 657 شهادة، متبوعة على الخصوص بأقاليم بركان (150 شهادة) وتاوريرت (38) وفجيج - بوعرفة (23).

وبلغ عدد الشهادات السلبية التي تم تسليمها لإحداث مقاولات بجهة الشرق خلال سنة 2016 ما مجموعه 2473 شهادة، ما يمثل ارتفاعا بنسبة 10,2 في المائة مقارنة مع سنة 2015.

#### • حصيلة الشهادات التي منحتها مدنوية التجارة والصناعة بالناظور :

سلم مكتب الملكية الصناعية والتجارية ومركز الاستثمار بالناظور خلال النصف الأول من سنة 2017، ما مجموعه 380 شهادة سلبية لإحداث مقاولات.

وحسب تقرير للمدنوية الإقليمية للصناعة والتجارة فإن مكتب الملكية الصناعية ومركز الاستثمار توصلا خلال الفترة ما بين يناير ويونيو 2017 بما مجموعه 406 طلبا للحصول على شهادات سلبية، تمت الموافقة على 380 منها، مقابل 351 شهادة خلال النصف الأخير من سنة 2016 (زائد 8,3 في المائة).

وأضاف المصدر أن هذه الشهادات توزعت أساسا على قطاعات الخدمات (149 شهادة)، والتجارة (125 شهادة) والبناء والأشغال العمومية (81) والصناعة (16).

وبخصوص توزيع الشهادات وفق الطابع القانوني، فقد حظيت الشركات ذات المسؤولية المحدودة بإقبال كبير من الفاعلين الاقتصاديين بنسبة 67 في المائة، متبوعة بالشركات ذات المسؤولية المحدودة بمساهم واحد (24 في المائة)، والأشخاص الذاتيين (7 في المائة)، فيما توزع الباقي على أنواع أخرى من الشركات.

وكان المكتب المكلف بالملكية الصناعية والتجارية ومركز الاستثمار الناظور قد سلما خلال سنة 2016 ما مجموعه 768 شهادة سلبية لإحداث مقاولات، مقابل 678 شهادة سنة 2015.